

## وزير العدل يوقع اتفاقية خاصة بتبادل المحكومين مع حكومة المملكة المتحدة



وقّع وزير العدل د. حيدر الزامل، اتفاقية مع حكومة المملكة المتحدة، خاصة بتبادل السجناء بين البلدين باستثناء المدانين بقضايا إرهابية. جاء ذلك خلال الزيارة التي أجراها السيد الوزير إلى المملكة المتحدة استجابة للدعوة الرسمية المقدمة من نظيره البريطاني (اندريو سيلوس) وزير العدل وسجون الإصلاح، بهدف تعزيز العلاقات والخبرات بين البلدين. وأكد السيد الوزير: أن اتفاقية تبادل السجناء المحكومين التي تم توقيعها مع الجانب البريطاني

ستستثنى المحكومين بقضايا الإرهاب، مشيراً إلى وجود اتفاق مبدئي ينص على تطوير كوادر الوزارة وبالأخص المشرفة على إدارة السجون العراقية. واستعرض السيد الوزير: خلال لقائه وزير العدل البريطاني، الدور الذي تؤديه دائرة

### وزير العدل: سنحسم ملف موظفي العقود خلال هذا العام والمقبل

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، أن الوزارة تسعى نحو الارتقاء بمستوى العمل في الدوائر العدلية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. مؤكداً أن العام المقبل سيشهد حسم ملف موظفي العقود من خلال توفير الدرجات الوظيفية لتعيينهم بالاعتماد على حركة الملاك. إن لم يتم توفير الدرجات الجديدة من خلال الموازنة العامة.

### خلال لقائين منفصلين بإدارة كلية أعداد القضاة البريطانية والادعاء العام البريطاني

وزير العدل: القضاء العراقي تصدى لملف الإرهاب بكل جرأة وشجاعة

## الافتتاحية

د. حيدر الزامل

### عاشوراء الانتصار

نعيش هذه الايام ذكرى واقعة الطف الاليمة التي تلخصت فيها اسمى المبادئ الانسانية متمثلة بجبهة الحق التي جسدها مبادئها ابا الاحرار الامام الحسين (ع). تلك الثورة الاصلاحية المباركة التي غيرت مجرى التاريخ بعد ان ابعدت الامة الاسلامية في حينها عن خط الاسلام المحمدي النقي وعن اشرف من يمسي على الارض بعد الرسول الاكرم (ص) وهم العترة الطاهرة وابن بنت رسول الله . ان حاول المنحرفون من امثال يزيد وحاشيته اخضاع سيد شباب اهل الجنة لديكتاتورية وظلم وعبودية الطغمة الفاسدة . و شاء الله سبحانه تعالى ان يستشهد الامام الحسين ومن معه من اهل بيته وصحبه الابرار وتسبى النساء الزينبيات ليكون يوم العاشر من محرم هو المنبر الخالد للفلسفة الالهية التي صدحت بها حنجره سيد الشهداء من خلال خطباته التي اعزت الاسلام وعزت جبهة الكفر والالحاد التي تستخدم الدين منطلقاً لشهواتها ونزواتها . . . وعلينا في هذه المرحلة من حياة الامة ان ننطلق من تلك المبادئ السامية وان تكون العبر والدروس العاشورائية منحنياً لنا وللجيال القادمة . . . لاسيما ونحن نخوض معركة مهمتين الاولى في مواجهة الارهاب الذي ائبقت من سلالة اعداء ال محمد من مجرمي جبهة يزيد وافكاره المتطرفة وما داعش ومن اتبعهم وايدهم الا استمرار لمسلسل التطرف والحقد والتكفير . . . ومعركتنا الاخرى ضد المفسدين ومن يستهين بمقدرات الشعب وخبر انواع المواجهة هو الاصلاح في كافة المجالات التي تحقق العدالة الاجتماعية . . . و اذا كانت الانتصارات المتلاحقة لا يناء الحشد الشعبي والقوات المسلحة جاءت نتيجة الاضرار والتكاثف والعقيدة الوطنية في محاربة اعداء الدين والوطن . . . فان الاصلاح في المجالات الاخرى يحتاج الى تضافر الجهود ومحاربة النفس وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الشخصية ومواجهة الازمات في خندق واحد لعبور المرحلة . . . وقد سعينا في وزارة العدل باتخاذ عدة اجراءات ادارية وقانونية كانت كفيلة بأحداث تقدم ملموس على ارض الواقع بالخصوص في الجوانب التنظيمية للسجون الاصلاحية التي تخضع بشكل دوري للزيارات الرسمية من الجهات الدولية والمحلية وكانت الانطباعات ايجابية خلال الفترة الماضية رغم شحة التخصيصات المالية ونقص الكوادر الوظيفية .

ينبع ص 4



### أكد وجود خط مشرف للتواصل مع ادارات السجون عند حدوث حالات طارئة

## وزير العدل يفتتح مركز المراقبة المركزية في مقر الوزارة

افتتح وزير العدل د. حيدر الزامل، مركز المراقبة والسيطرة المركزية في مقر الوزارة والذي يرتبط بغرفة المراقبة المركزية الخاص بالسجون التابعة للوزارة. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان السيد الوزير افتتح مركز المراقبة والسيطرة المركزية والذي يرتبط بكاميرات مراقبة تنقل مجريات الاحداث داخل الاقسام السجنية في دائرة



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان القضاء العراقي تصدى لملف الإرهاب بكل جرأة وشجاعة، مؤكداً ان المعهد القضائي شكل مساهمة فعالة بتخريج كوكبة من القضاة الشجعان الذين اخذوا على عاتقهم اصدار الاحكام الرادعة بحق كل من يهدد السلم والامن الوطني. أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال لقائين منفصلين بإدارة كلية أعداد القضاة البريطانية، واللقاء الثاني الذي جمعه بالادعاء العام البريطاني، مشيراً إلى ان التهديد الإرهابي الكبير الذي فرض نفسه على الواقع الأمني للبلاد، لم يؤثر على مستوى أداء القضاء العراقي والذي اصدر احكامه الرادعة بحق الارهابيين برغم تهديدهم المستمرة لهذه المؤسسة والعالمين فيها. وقال السيد الوزير: ان المعهد القضائي التابع للوزارة ساهم بتأهيل وتخريج القضاة على مر السنوات الماضية، والتي شكلت الركيزة الحيوية لادامة عمل مجلس القضاء الاعلى، مبدياً استعداد وزارة العدل للتعاون في شتى المجالات بضمنها تبادل الخبرات، انطلاقاً من تجربة القضاء العراقي في مواجهة هجمة الارهاب والتي تعد من التجارب الفريدة من نوعها على مستوى العالم. واثق السيد الوزير: على التعاون الذي ابداه كل من الادعاء العام البريطاني، وادارة كلية أعداد القضاة البريطانية، وسعيها لفتح آفاق التعاون بالتدريب والمناهج والمحاضرات المباشرة. والموافقة على تدريب الكوادر وتطوير المناهج بالمعهد القضائي بالتعاون مع المعهد القضائي البريطاني.

### على هامش زيارته الى المملكة المتحدة لتوقيع اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين

## وزير العدل: أهمية تنظيم العلاقات القانونية مع المجتمع الدولي



الوضع الدولي الجديد العراق، انطلاقاً من ان حكومته تعتمد النظام الديمقراطي في الانتخاب والبرلماني في ادارة الدولة. وأكد السيد الوزير: ان وزارة العدل عملت خلال الفترة الماضية على عقد اتفاقيات قانونية وتنظيمية لوضع العلاقات القانونية مع البلدان الاخرى، واهمية ابرام اتفاقيات ثنائية تنظم

### وزير العدل يوجه بتطبيق اجراءات احترازية لحفظ حقوق المسيحيين في ممتلكاتهم

وجه معالي وزير العدل د. حيدر الزامل، دائرة التسجيل العقاري باتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحفظ حقوق المسيحيين في ممتلكاتهم، من خلال تشديد الاجراءات المتعلقة بالتصرفات العقارية من بيع وشراء. وقال بيان صدر عن اعلام الوزارة: ان هجرة اعداد كبيرة من المسيحيين

حالة تقديم معاملة بيع على العقارات التابعة للمسيحيين يستوجب حضور البائع بالذات او وكيل من الدرجة الاولى (الزوج، الزوجة، الاولاد) او الدرجة الثانية ك(الاخوة والاخوات)، اضافة الى اجراء الكشف الموقعي على العقار للتأكد من صحة العائدية. و اضاف البيان: ان اجراءات المعاملات

5 وزارة العدل تعلن عن اعتقال مزور في احد دوائر الكتاب العدول

3 لقاء مع مدير عام الدائرة القانونية في وزارة العدل

2 وزير العدل: ادراج صرف مبالغ قانون الرسوم العدلية للموظفين على موازنة عام 2016

اقرأ في هذا العدد

## وزير العدل: ادراج صرف مبالغ قانون الرسوم العدلية للموظفين على موازنة عام 2016

### تحويل وزير العدل صلاحية التفاوض والتوقيع على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي مع الهند



حول مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة، اليوم الثلاثاء المصادف 6/10/2015، وزير العدل د. حيدر الزامل، صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية الجزائية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الهند. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان وزارة الخارجية ستتولى إعداد وثيقة التحويل اللازمة باسم حكومة جمهورية العراق للسيد وزير العدل وفقا للسياسات المعمدة.

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان الوزارة انجزت ادراج زيادة الراتب حسب تعديل قانون الرسوم العدلية على موازنة 2016. وقال السيد الوزير: ان مخصصات الرسوم العدلية التي اقراها مجلس النواب لتعديل رواتب موظفي وزارة العدل من غير المشمولين بمخصصات الخطورة لدائرة الإصلاح ستصرف اعتبارا من الشهر الاول للعام 2016. وتعمل الوزارة حالياً مع وزارة المالية على صرفها للموظفين باثر رجعي منذ الشهر السادس 2015 وحسب توفّر السيولة النقدية في وزارة المالية.

### وزير العدل يهنئ الشعب العراقي بمناسبة اخلاء سبيل الوكيل الاداري

تقدم وزير العدل د. حيدر الزامل، بالتهنئة الى الشعب العراقي عموماً والوكيل الاداري عبد الكريم السعدي، بمناسبة اخلاء سبيله عقب اختطافه منذ شهر. د. حيدر الزامل وزير العدل/10/10/2015



أجرى جولة ميدانية داخل مبنى الوزارة تفقده خلالها الدوائر والأقسام العدلية

### وزير العدل: توفير متطلبات دوائرنا سيرتقي بواقع الخدمات المقدمة للمواطنين



أجرى وزير العدل د. حيدر الزامل، جولة ميدانية داخل مبنى الوزارة وتفقد الدوائر والأقسام العدلية للأطلاع على واقع العمل فيها والتعرف على احتياجات الموظفين والدوائر بهدف تذليلها. وقال السيد الوزير: ان العمل جار على توفير جميع المستلزمات التي من شأنها تطوير واقع العمل، مؤكداً خلال تفقده لأقسام الوزارة المتواجدة في المواقع المؤقتة (الكرفانات) ان الفترة المقبلة ستشهد انهاء العمل بها، والذي تم اللجوء اليها مؤقتاً بسبب العمل الارهابي الجبان الذي طال مبنى الوزارة عام 2013، وسيتم انتقال الاقسام التي تشغله الى البناية الاساسية بعد استكمال تأهيل طوابق الوزارة التي تضررت بفعل ذلك العمل الارهابي. يشار الى ان السيد الوزير يجري زيارات وجولات تفقدية للدوائر العدلية في بغداد والمحافظات، بهدف متابعة سير الاعمال فيها وتوفير احتياجاتها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

### السيد وزير العدل يزور مكتب المفتش العام بمناسبة العيد



هنأ السيد وزير العدل د. حيدر الزامل موظفي الوزارة بمناسبة عيد الأضحى المبارك، داعياً الله عز وجل أن يعيده على العراقيين بالخير والبركة. وتفقد السيد الوزير دوائر الوزارة وموظفيها، والتقى خلال زيارته مكتب المفتش العام، موظفي المكتب والسيد المفتش العام/ وكالة جمال طاهر الاسدي، وحث سيادته على تقديم المزيد من الجهود خدمة للعراق وأبنائه. وفضّل الاسدي زيارة السيد الوزير ولقائه مدراء الدوائر وموظفي الوزارة واللقاء معهم بشكل مباشر.

### خلال فعاليات المؤتمر الخاص بأسبوع النزاهة وزير العدل: تفعيل الرقابة الذاتية في مؤسسات الدولة سيقيض على الفساد



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، أهمية تفعيل الرقابة الذاتية في مؤسسات الدولة للقضاء على الفساد وتدعيم التوجه الحكومي في تحقيق ورقة الإصلاح الحكومية. وقال اعلام الوزارة في بيان صادر عنه: ان السيد الوزير ذكر ذلك خلال حضوره فعاليات المؤتمر الخاص بهيئة النزاهة برعاية السيد رئيس الوزراء ونحت شعار (النزاهة مستقبل وسلام)، التي اقيمت على قاعة الخلد في مقر الهيئة، وبحضور رسمي ممثل برئيس مجلس النواب د. سليم الجبوري وممثلي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض السادة النواب ورؤساء الهيئات المستقلة ورئيسي نقابتي الصحفيين والمحامين وبعض السادة المدراء العامون. واذف البيان: ان السيد الوزير دعا الى أهمية العمل على تفعيل الرقابة داخل مؤسسات الدولة بالتنسيق مع مكاتب المفتشين العموميين، للحد من ظواهر الفساد التي تسببت بهدر المال العام طيلة السنوات الماضية. واذف البيان: ان مؤتمر هيئة النزاهة هو بداية لأسبوع النزاهة والذي سيستمر من تاريخ (5/11/2015)، مبيناً ان المؤتمرين تطرقوا بكلماتهم الى عدة محاور أهمها: (التأكيد على حملة تبسيط الإجراءات للحكومة الحالية للقضاء على الرشوة والفساد الإداري والمالي، والإسراع في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي والذي يهدف الى توزيع فرص التعيين بعدالة كما نص الدستور العراقي). بدوره، أكد رئيس مجلس النواب د. سليم الجبوري، في كلمته خلال المؤتمر، على ضرورة التعاون بين الرئاسات الثلاث لمكافحة الفساد وتعزيز الجانب الرقابي من خلال التعاون بين لجنة النزاهة البرلمانية، وهيئة النزاهة والتي من واجبها العمل المباشر على كشف الفاسدين واحالتهم الى القضاء لمحاسبتهم قانونياً.

### خلال حضوره استضافة اللجنة القانونية النيابية

### وزير العدل: ناقشنا ملف الإعدام واحتياجات الدوائر من الكوادر المتخصصة

عقدت اللجنة القانونية النيابية اجتماعاً برئاسة رئيس اللجنة محمود الحسن وبحضور السادة اعضاء اللجنة اليوم الاحد المصادف 18/10/2015. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان الاجتماع قد خصص لاستضافة وزير العدل د. حيدر الزامل، والذي حضره مع وفد وزاري تضمن كل من نائب رئيس مجلس شوري الدولة المستشار كريم خميس خضيبك ومفتش عام الوزارة جمال الاسدي، ومدير عام دائرة التسجيل العقاري مهدي طالب. واذف البيان: انه تم خلال



### خلال استقباله السفير البريطاني في العراق

## وزير العدل: اعتماد الأطر القانونية في التعامل الدولي يدعم السيادة الوطنية



السجناء المحكومين بين العراق والمملكة المتحدة على مجلس النواب العراقي لغرض المصادقة عليها، مبيناً انه في حال المصادقة عليها سيتم الاتفاق على تشكيل لجان من كلا البلدين لمتابعة عملية تنفيذ الاتفاقية وتبادل السجناء بين البلدين. بدوره، رحب السفير

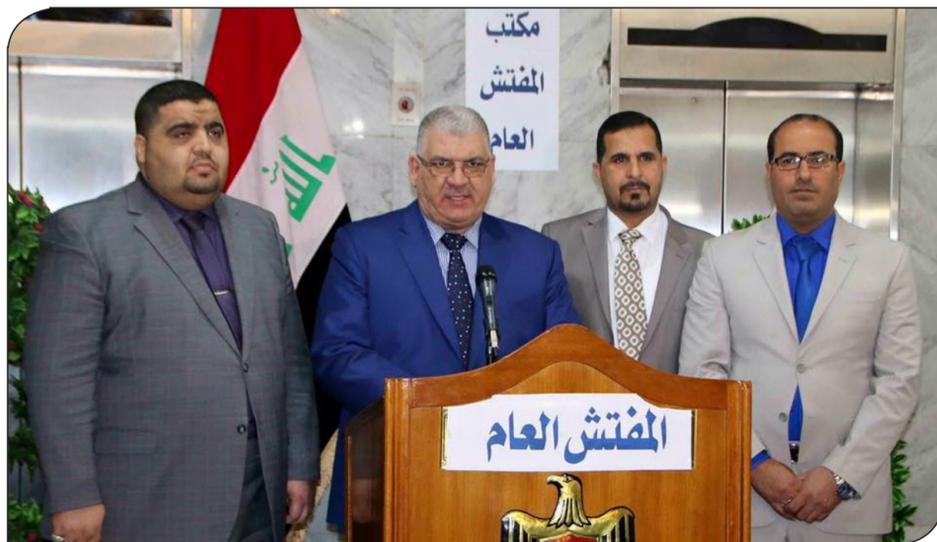
البريطاني في العراق فرانك بيكر، ومدير القسم السياسي في السفارة السيد هيزل موري، وشملت المباحثات جوانب تطبيق اتفاقية تبادل السجناء بين العراق والمملكة المتحدة الموقعة مؤخراً بين البلدين. وقال السيد الوزير: انه سيتم عرض اتفاقية تبادل



البريطاني في العراق فرانك بيكر، ومدير القسم السياسي في السفارة السيد هيزل موري، وشملت المباحثات جوانب تطبيق اتفاقية تبادل السجناء بين العراق والمملكة المتحدة الموقعة مؤخراً بين البلدين. وقال السيد الوزير: انه سيتم عرض اتفاقية تبادل

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان اعتماد الأطر القانونية والاتفاقيات الدولية للتعاون مع المجتمع الدولي من شأنها ان تساهم في تدعيم السيادة الوطنية للعراق. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، اليوم الاثنين، السفير

## وفد من لجنة النزاهة النيابية يبحث آليات التعاون مع مكتب المفتش العام



بحث عدد من نواب لجنة النزاهة النيابية مع المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة جمال طاهر الاسدي تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين. ومثل الوفد النيابي، السادة عقيل فاهم وعبد الكريم العبطان وحيدر الفوادي، حيث اجروا مناقشات مستفيضة في مقر مكتب المفتش العام بخصوص عدد من الملفات، وتم الاتفاق على استمرار اللقاءات بين الجانبين. وصرح السيد عبد الكريم العبطان عقب انتهاء الاجتماع، وخلال مؤتمر صحفي عقد في مقر الوزارة، اليوم الثلاثاء، المصادف 10/10/2015، ان زيارة الوفد النيابي الى وزارة العدل، وضع العربية على السكة الصحيحة، وان اللجنة بصدد اجراء زيارات اخرى لعدد من الوزارات ومكاتب المفتشين العاميين، لافتاً الى ان وزارة العدل لديها سمعة جيدة، وان لجنة النزاهة النيابية فتحت باب التواصل معها عبر المفتش العام. وبين عضو لجنة النزاهة النيابية ان مكتب المفتش العام بحاجة الى المزيد من المحققين، على الرغم من ان الموجودين الآن، يقومون بعملهم وفق اساليب متطورة ساهمت في تخفيض نسب الفساد. من جهته قال المفتش العام، انه جرى النقاش حول عدد من الملفات، ومنها ما يتعلق بالعقارات وقرار مجلس الحكم رقم (22)، اضافة الى موضوع دائرة الإصلاح العراقية. واكد الاسدي، ان اللقاءات مع لجنة النزاهة النيابية ستستمر للوصول الى حلول جذرية لممارسات الفساد.

تعتبر الدائرة القانونية في وزارة العدل السور الاول الذي يتصدى لملف القضايا والدعاوى المقدمة من الجهات الرسمية كالدول والمؤسسات الخارجية، اضافة الى الجهات الاخرى كالشركات العالمية المتعاقدة مع الحكومة ..

أكدت النجاح في التصدي لمافيات دولية تحاول سرقة اموال الشعب

## مدير عام الدائرة القانونية: نقوم بدور المدافع عن سيادة العراق الخارجية

أجرى الحوار غزوان عمران



المحاماة الخارجية ان يحقق سلف من الثقة المتبادلة وتأكيد الجدية والحرص والمتابعة التي تحقق حافز للعمل بنفس الجدية ووضع الاستراتيجيات المناسبة لكسب تلك الدعاوى لصالح العراق، اضافة الى ان هناك تنسيق مع السفارات الخارجية من اجل الاتصال بالمحامين ومتابعة حسن سير عمله وتقييم وضعه بالنظر لقرينه منه وهذا الجانب مدفع التواصل مع السفارات والاقسام القانونية فيها

ما سبب التعطيل الاعلامي على الدعاوى الدولية التي تشرف عليها الدائرة القانونية؟

التعطيل الاعلامي سببه عدم الخوض في تفاصيل القضايا المطروحة وبيان طبيعة عمل هذا الدائرة في عمل ومتابعة الدعاوى المقامة خارج العراق والتي تكون حكومة العراق واحدى وزاراتها او اي جهة حكومية طرف فيها سواء كانت مدعية او مدعى عليها، كونها تعود الى حاسبة التي تعترض طبيعة هذا العمل كونه يتعلق بمصالح واستراتيجيات قانونية ودفع قانونية مازالت منظورة امام القضاء، وليس بالامكان الامتناع عنها كونها قد تؤثر سلباً على موقف تلك الجهات الخاضعة في الدعاوى، وقد يلجأ الخصوم الى اي تفسير او اخبار قد تنشر في الصحف او وسائل الاعلام او قد يكون تنويه ليتعمده اساساً في القضايا المنظورة امام القضاء الدولي، مما جعلنا حريصين على اية معلومات او منع تسريب اي اخبار لحين الانتهاء من تلك الدعاوى واكتساب احكامها الدرجة القطعية.

ما هي ابرز المعوقات التي تعترض عمل الدائرة القانونية في وزارة العدل؟

اهم المعوقات التي تعيق عمل الدائرة القانونية والمهام الجسيمة الملقة على عاتقها، هو افة الفساد الموجود في بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية والتي تساهم في ارباك عملنا ويؤثر على دفعنا من المحاكم الخارجية، ان يساهم المستهدف بتقديم وثائق ومستندات سرية من هذه الدوائر قد تكون سبباً في خسارة او اضعاف الدعاوى المقدمة من محامينا في الخارج، اضافة الى ان هناك معوقات اخرى تتطلب سرعة استجابة لاحتياجات الطارئة وهذا ما لمسناه من سرعة استجابة السيد الوزير د. حيدر الزامل، لان العمل في الدائرة القانونية يتسع وهذا الكم الهائل عن العمل يحتاج الى كادر وظيفي اضافي من اجل ان يساهم في انجازها وبالنظر للتحديات المالية، فاننا نعمل وفقاً للامكانيات المتاحة، وبرغم ذلك فقد حققنا انجازات كبيرة، في ظل رعاية السيد الوزير ودعم الدائرة بالمتوفر منه الكوادر الوظيفية والإشراف المباشر على اعمالنا من اجل الارتقاء بمستوى الاداء وابلاء بريد الدائرة ودعاواها الخارجية اهمية مباشرة، ان يقوم السيد الوزير شخصياً بمتابعة المعوقات التي تعترض عمل الدائرة واييجاد الحلول الملائمة لها.

الدائرة القانونية تنسق مع الدوائر والمؤسسات الرسمية بتقديم المشورة القانونية في متعلقات عملها والتي تعتمد اساساً على الدستور والقوانين، كما ان هناك تنسيق في تقديم المصادر القانونية والكتب المختصة بالقانون وتوفير كل ما له علاقة بالقوانين المنشورة ووضمان حفظها على شكل مطبوعات لضمان تداولها من الوزارات او المواطنين من خلال مكتبة الوزارة والتي تضطلع اضافة الى دورها في نشر الثقافة القانونية ..

اخيراً برد قضية تحكيم الشركات مرفوعة من احدى الشركات الدنماركية ضد وزارة الثقافة الرسمية والمؤسسات الرسمية امام هيئة التحكيم الدولية في باريس للمطالبة بمبالغ تزيد عن 100 مليون دولار تم ابرام عقد مع وزارة الثقافة لغرض اقامة معرض خارج العراق يتم فيها عرض جزء من الاثار العراقية القيمة يدعى (كنز نمرود)، واقامة الشركة دعوى بتعويضات مالية كبيرة جراء عدم تنفيذ هذا العقد وكان لهذه الدائرة الدور المهم في التنسيق مع وزارة الثقافة من جهة، ومكتب حمامة العراقية الموكل من هذه الدائرة من جهة اخرى وتزويده بالدفع القانونية والوثائق والمستندات والإشراف والتوجيه ودفع مصاريف واتعاب المحاماة المترتبة، وقد تحقق في هذا الجانب حسم الدعوة لصالح العراق وتجنبته تبعات هذه القضية المعقدة.

توجه الوزارة نحو اعتماد التقنية الحديثة في عمل دوائرها ما الفائدة المتحققة من تطبيقها على مستوى العمل؟

اتخاذ البريد الالكتروني اساس في العمل والتواصل مع مكاتب المحامين الموكلة تهم حقوق العراق والجهات الحكومية الاخرى وتوجيههم بشكل مباشر لان عامل الوقت مهم والسرعة بالنسبة مهم جداً وتزويد المحامين بالوثائق والمستندات المطلوبة والتي تقرر موقف الجهات العراقية في الدعاوى المفروضة، ولا يخفى على احد مدى اهمية عامل الوقت والسرعة في دعم الدفوعات المقدمة امام الجهات القضائية لكونها ترتبط بمواعيد مرسودة ينبغي عن جميع الاطراف مراعاتها والعمل بالسرعة وعدم ضياع الاستحقاق في الحق وعدم الاستجابة والتوجيه المال عدم الاستجابة والتوجيه بالسرعة المطلوبة. ومن الجدير بالذكر ان الخبرة العلمية اثبتت ان من شأن التواصل مع مكاتب

اتخاذ البريد الالكتروني اساس في العمل والتواصل مع مكاتب المحامين الموكلة تهم حقوق العراق والجهات الحكومية الاخرى وتوجيههم بشكل مباشر لان عامل الوقت مهم والسرعة بالنسبة مهم جداً وتزويد المحامين بالوثائق والمستندات المطلوبة والتي تقرر موقف الجهات العراقية في الدعاوى المفروضة، ولا يخفى على احد مدى اهمية عامل الوقت والسرعة في دعم الدفوعات المقدمة امام الجهات القضائية ..

لسنة 2011، المادة 5- ينفذ هذا النظام الداخلي من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. تقديم فكرة عن عمل الدائرة القانونية والمرافعات التي تقوم بها، والتعريف بحجم النتائج المالية والسيادية المحققة من هذا الجانب؟

تقوم الدائرة بالتنسيق والتعاون مع الدوائر ومؤسسات الدولة والشركات العامة من خلال الدعاوى الخارجية التي تكون تلك الجهات طرف فيها لغرض اعداد الدفوع القانونية وضمان تزويد المحامين المعنيين خارج العراق بالوثائق والآراء ووجهات النظر والحقائق التواصل في كل من يساهم في الحفاظ على حقوق الجهات الحكومية العراقية هناك نجاح العمل، وهذه الدفوع يتم تنسيقها مع اهمية مراعاة ان لاتعارض مع التشريعات العراقية النافذة بالشكل الذي يضمن عدم وقوع الاضرار بالدفوع القانونية المقدمة في دعاوى اخرى وتوجيه الجهات الحكومية الاخذ برى بنظر الاعتبار ان تكون دعاواهم ودفعوهم القانونية لا تتقاطع مع الدعاوى والمتطلبات



كما ان الدور الاساسي للدائرة القانونية يأخذ دور التصدي لطامع مافيات الفساد التي تترتب بالعراق الشر وتحاول الى هجمة ليس من الدواعش في الخارج ومن خلال اي فرصة للنيل منه والحصول على قوت الشعب الدخول وانما مافيات في الخارج تسعى لاضعاف العراق وهم ازام النظام المباد والمنتهين منهم العرب وغيرهم، ودور الدائرة يتأثر بالفساد المستشري في بعض الدوائر الحكومية والخرق جراء هذه الظاهرة والذي يقوم به بعض ضعاف النفوس من الموظفين ممن يقومون بتسريب المعلومات والوثائق وتقديمها الى المافيات في الخارج والتي تساهم في تقيوية موقف الجهات المعادية في القضايا المقدمة امام القضاء الدولي

برز دور الدائرة في الوزارة وهي المتميزة على مستوى الوزارات والدوائر الحكومية بسبب جديتها وحرصها على مصالح العراق لاستعادة الحقوق والسيادة الوطنية والوقوف بوجه الاطامع التي تسعى بعض الجهات الخارجية على استحصالها في العراق بصورة او اخرى اعتماداً

يتعرض العراق حالياً الى هجمة شرسة ليس من الدواعش فقط على الصعيد الامني، وانما هناك هجمة مقابلة تشنها مافيات في الخارج عبر ادخاله في دوامة المحاكمات والتعويضات عبر المحاكم الدولية والتي تتبناها جهات معادية وهم ازام النظام المباد وبعض المنتفعين العرب المرتبطين بهم، للحصول على الاموال بشتى الطرق الغير مشروعة ..

لاطماع مافيات الفساد التي تترتب بالعراق الشر وتحاول من خلال اي فرصة للنيل منه والحصول على قوت الشعب الدفوع القانونية الرصينة التي توفر للعراق عشرات المليارات سنوياً من خلال الدعاوى المقدمة من هذه العصابات اي تأخذ طابعاً دولياً، ان الدائرة القانونية عملت طيلة الفترة الماضية على جلب البلاد ائقال كاهله بديون واعباء مالية جراء هذه المزاعم والادعاءات.

نبتة تعريفية عن عمل الدائرة القانونية واقسامها. - استناداً الى احكام المادة (16) من قانون وزارة العدل رقم (18) لسنة 2005، اصدرنا النظام الداخلي الاتي: تكون الدائرة القانونية مما ياتي: اولاً- قسم الدعاوى الخارجية والتعويضات. ثانياً - قسم الدعاوى الداخلية. ثالثاً- قسم الدراسات القانونية. رابعاً- قسم المكتبة المركزية. خامساً- شعبة الادارة. 2- يضاف ما يلي الى النظام الداخلي ويكون المادة (5) مكررة منه: المادة 5- مكررة: يتكون قسم المكتبة المركزية من الشعبتين الاتيتين: اولاً- الشعبة الفنية وتتولى: - تجميع وفهرسة وتصنيف المراجع القانونية والكتب والنشرات الدورية وحفظها. ب- تامين الحصول على المطبوعات والكتب القانونية والمصادر الضرورية لانجاز البحوث والدراسات من المختصين في الوزارة وطلبة المعهد القضائي وطلبة الدراسات العليا في كليات القانون. ج- تسليم الكتب التي تصل الى المكتبة عن طريق الشراء والاهداء وفقاً للقانون. د- تجليد وصيانة الكتب والحفاظ عليها من التلف. ثانياً- شعبة المتابعة وتتولى: - تنظيم اعارة الكتب والمراجع. ب- متابعة الاصدارات الحديثة للكتب من خلا المعارضة الدورية لدور النشر والمكتبات الاخرى وحضور المؤتمرات الخاصة بها. ج- التعاون والتنسيق مع

تقوم الدائرة بالتنسيق والتعاون مع الدوائر ومؤسسات الدولة والشركات العامة من خلال الدعاوى الخارجية التي تكون تلك الجهات طرف فيها لغرض اعداد الدفوع القانونية وضمان تزويد المحامين المعنيين خارج العراق بالوثائق والآراء ووجهات النظر والحقائق التواصل في كل من يساهم في الحفاظ على حقوق الجهات الحكومية العراقية هناك نجاح العمل ..

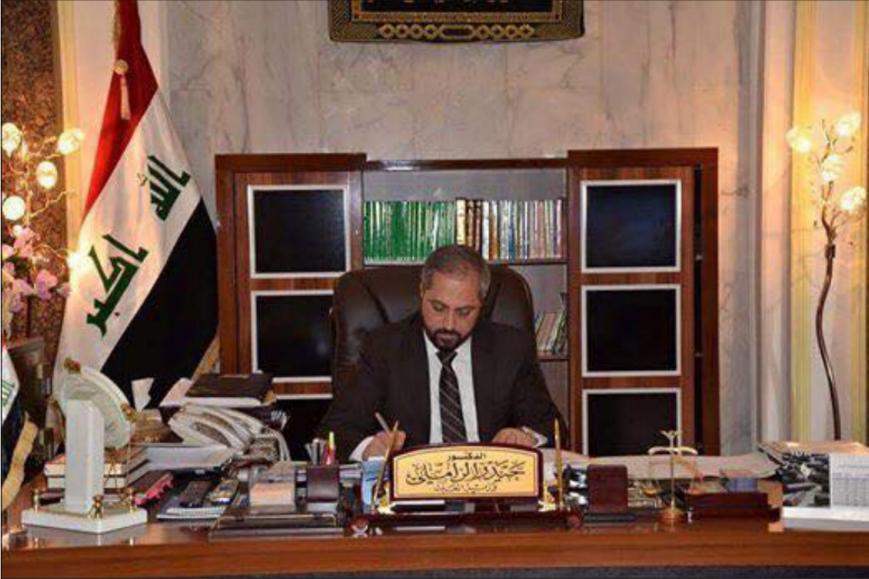
تتبنى الدائرة القانونية في وزارة العدل دور المدافع عن سيادة العراق الخارجية، والسور الاول الذي يتصدى لملف القضايا والدعاوى المقدمة من الجهات الرسمية كالدول والمؤسسات الخارجية، اضافة الى الجهات الاخرى كالشركات العالمية المتعاقدة مع الحكومة، واهمية انتهاء المتعلقات المالية والقانونية تلافياً لادخال البلاد في نفق دفع التعويضات وترام الديون المتعلقة بها، في حال عدم تقديم الدفوع القانونية في المحاكم الدولية. (العدل والمجتمع)، التقت مدير عام الدائرة القانونية حنان منذر، واجابت عن الاسئلة المتعلقة بعمل الدائرة القانونية في وزارة العدل: ما الدور الذي تضطلع به الدائرة القانونية مع دوائر ومؤسسات الدولة، وما هي الخدمات المقدمة في هذا الجانب؟

يتعرض العراق حالياً الى هجمة شرسة ليس من الدواعش فقط على الصعيد الامني، وانما هناك هجمة مقابلة تشنها مافيات في الخارج وادخال البلد لاضعاف الحكومة، من خلال ادخاله في دوامة المحاكمات والتعويضات عبر المحاكم الدولية، ان تتبناها جهات معادية وهم ازام النظام المباد وبعض المنتفعين العرب المرتبطين بهم، للحصول على الاموال بشتى الطرق الغير مشروعة، وهذا فقد برز دور الدائرة في التصدي، للاساليب التي يتم خلالها لتواصل مع بعض ضعاف النفوس في الداخل من العاملين في بعض الدوائر الحكومية، ويتم جراء هذه الظاهرة تسريب المعلومات والوثائق وتقديمها للمافيات والشخص والشركات في الخارج والتي تساهم في اضعاف موقفنا امام المحاكم، وتقوية دور الجهات المعادية التي تحاول النيل من الحكومة في المرافعات والمتعلقة بالدعاوى الخارجية، وبرز دور الدائرة القانونية في وزارة العدل من خلال تميزها على مستوى الوزارات والدوائر الحكومية بسبب جديتها وحرصها على مصالح العراق لاستعادة الحقوق والسيادة الوطنية والوقوف بوجه الاطامع التي تسعى بعض الجهات الخارجية على استحصالها من العراق بصورة او اخرى اعتماداً على مافيات الفساد. x الدور الذي تضطلع به الدائرة القانونية مع دوائر ومؤسسات الدولة، وما هي الخدمات المقدمة في هذا الجانب؟

ويتعمد التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الرسمية بتقديم المشورة القانونية في متعلقات عملها والتي تعتمد اساساً على الدستور والقوانين، كما ان هناك تنسيق في تقديم المصادر القانونية والكتب المختصة بالقانون وتوفير كل ما له علاقة بالقوانين المنشورة ووضمان حفظها على شكل مطبوعات لضمان تداولها من الوزارات او المواطنين من خلال مكتبة الوزارة والتي تضطلع اضافة الى دورها في نشر الثقافة القانونية، القيام ببيع جريدة الوقائع العراقية، كما ان الدور الاساسي للدائرة القانونية يأخذ دور التصدي

## بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة معالي وزير العدل الموقر..



الاخ عبد الكريم فارس مدير عام الدائرة الادارية والمالية وعودته لمزاولة عمله بعد اطلاق سراحه من قبل الخاطفين ونشكر جميع من سعى لهذا الامر وادام الله ايامكم بالخير والبركة انه سميع مجيب ..

في الموقع الرسمي للوزارة ونحرص على اداية التوصل مع الرأي العام ووسائل الاعلام وعدم التحفظ على اي معلومة من شأنها ان تصصح المسارات خدمة للصالح العام ونهني موظفي وزارة العدل وابناء شعبنا الحبيب لسلامة

2015 وحسب توفير السيولة النقدية في وزارة المالية مع ايماننا المطلق ان موافقكم وعلكم الدؤوب لايتناسب مع الرواتب المتدنية التي تتفاوضونها .. وختاما .. يوجد العديد من المنجزات لايسع المجال لاستعراضها وهي موقفة

اتبعهم وايدهم الاستمرار لمسلسل التطرف والحقد والكفيل . ومعركتنا الاخرى ضد المفسدين ومن يستهين بمقدرات الشعب وخير انواع المواجهة على اصلاح في كافة المجالات التي تحقق العدالة الاجتماعية . واذا كانت الانتصارات المتلاحقة لابناء الحشد الشعبي والقوات المسلحة جاءت نتيجة الاصرار والتكاتف والعقيدة الوطنية في محاربة اعداء الدين والوطن . فان اصلاح في المجالات الاخرى يحتاج الى تضافر الجهود ومحاربة النفس وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الشخصية ومواجهة الازمات في خندق واحد عبر المرحلة . وقد سعينا في وزارة العدل باتخاذ عدة اجراءات ادارية وقانونية كانت كفيلة بأحداث تقدم ملموس على ارض الواقع بالخصوص في الجوانب التنظيمية للسجون الاصلاحية التي تخضع بشكل دوري للزيارات الرسمية من الجهات الدولية والمحلية وكانت الانطباعات ايجابية خلال الفترة الماضية رغم شحة التخصيصات المالية ونقص الكوادر الوظيفية . ومن ابرز ما تحقق في الجوانب الامنية لحماية السجون ( نظام المراقبة الصورية المتكاملة ) بعد جهود استثنائية واصرار على اكمال المشروع وعزمنا على التحول الى النظام الالكتروني الحديث في وزارة العدل اذ جهزت السجون التابعة

تعيش هذه الايام ذكرى واقعة الطف الاليمة التي تلخصت فيها اسمى المبادئ الانسانية متمثلة بجبهة الحق التي جسد مبادئها ابا الاحرار الامام الحسين (ع) . تلك الثورة الاصلاحية المباركة التي غيرت مجرى التاريخ بعد ان ابعدت الامة الاسلامية في حينها عن خط الاسلام المحمدي النقي وعن اشرف من يمشي على الارض بعد الرسول الاكرم (ص) وهم العترة الطاهرة وابن بنت رسول الله . . اذ حاول المنحرفون من امثال يزيد وحاشيته اخضاع سيد شباب اهل الجنة لدكتاتوريه وظلم وعبودية الطغمة الفاسدة . وشاء الله سبحانه تعالى ان يستشهد الامام الحسين ومن معه من اهل بيته وصحبه الابرار ونسبي النساء الزينبيات ليكون يوم العاشر من محرم هو المنبر الخالد للفلسفة الالهية التي صدحت بها حنجره سيد الشهداء من خلال خطاباته التي اعزت الاسلام وعرت جبهة الكفر والالحاد التي تستخدم الدين منطلقا لشبهواتها ونزواتها . . وعلينا في هذه المرحلة من حياة الامة ان ننطلق من تلك المبادئ السامية وان تكون العبر والدروس العاشورائية منهجا لنا وللاجيال القادمة . . لاسيما ونحن نخوض معركتين مهمتين الاولى في مواجهة الارهاب الذي انبثق من سلالة اعداء ال محمد من مجرمي جبهة يزيد وافكاره المتطرفة وما دأش ومن

## تبسيط الإجراءات



نقل الملكية للمواطن العراقي وسيكون هناك تبسيط اخر بجهود المخلصين من كوادر هذه الوزارة المعطاءة ونحو مجتمع نظيف .

انجاز معاملات نقل الملكية الذي سيطبق قريبا بعد ان كان يرق كاهل المواطن العراقي في ضرورة مروره في بعض الدوائر غير دوائر التسجيل العقاري التي تبدا المعاملة به وتنتهي به ولكن يعلم الجميع ان البرنامج الحكومي لتبسيط الاجراءات بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ووزاراتنا طرف مهم في هذا المشروع وتطبيقاته التي تنوعت في مجمل الدوائر العدلية وخدماتها للمواطن وكان ابرزها الأرشفة الالكترونية في اغلب الدوائر العدلية وكذلك إلغاء ارتباط دوائر التسجيل العقاري بدوائر البلدية في

ان انشغال الدولة ومؤسساتها بالتصدي للارهاب وضغط الحرب القائمة مع الجماعات الارهابية كان ومازال هناك تحدي اخر وهو بناء مؤسسات رصينة تخدم المواطن العراقي وتحديث الاطر القانونية اللازمة للإصلاح الوظيفي والاداري ومنع المعوقات التي تقف ضد المضي بالمشاريع المدنية والحضارية وان تاخير إنجاز معاملات المواطنين في الدوائر الحكومية ماهي الا حالة مرفوضة امام الشرعات الدولية والوطنية ومبادئ حقوق الانسان فقد وجد المختصون ان اغلب حالات التأخر بإنجاز المعاملات كان بسبب الحلقات

## هدف تعزيز الوعي والثقافة القانونية للكوادر الوظيفية بؤسات الدولة

## المعهد القضائي يقيم ورشة عمل بالتعاون مع معهد راؤول التابع لدولة السويد



تساهم في انضمامه للمواثيق والمعاهدات الدولية . وازداد البيان: ان الندوة اشتركت فيها جهات متخصصة بالقضاء والقانون وهي (مجلس القضاء الاعلى والادعاء العام وعداء كليات القانون العراقية ومدير عام الادلة الجنائية ونقابة المحامين واتحاد الحقوقيين ومجلس شوري الدولة ومستشارية الامن الوطني وجامعة بغداد والجامعة المستنصرية ودائرة الاصلاح العراقية).

أقام المعهد القضائي ندوة وورشة عمل بالتعاون مع معهد راؤول التابع لدولة السويد حول خاصة بقانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 . ومدى ملائمة للتقدم العلمي والحضاري . وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان اقامة هذه الندوات تأتي استكمالاً للجهود بتنظيمات الوعي والثقافة القانونية، للكوادر القضائية والوظيفية وتماشيا مع الواقع الحالي الذي يشهده العراق الجديد، والتي

## خلال زيارة لجنة مستقلة لحقوق الانسان الى سجن التاجي المركزي

## دائرة الاصلاح العراقية ملتزمون بتطبيق معايير حقوق الانسان مع النزلاء



أكدت دائرة الاصلاح العراقية التزامها بتطبيق معايير حقوق الانسان في التعامل مع النزلاء المودعين في سجونها. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان ذلك جاء خلال زيارة لجنة الرصد التابعة للمفوضية المستقلة لحقوق الانسان لسجن التاجي المركزي . وازداد البيان: ان مدير السجن رافق اللجنة خلال الجولة الميدانية والتي شملت المركز الصحي التابع للقسم، والاحالات الطبية وأحوال النزلاء ومذاخر الادوية العلاجية واطلعت على واقع الاطعام، وظروف الايواء والإيداع في القواطع السجنية. وأوضح: ان دائرة الاصلاح العراقية جهة ابداع وتقديم الخدمات وليست جهة تحقيقية وان الاقسام الاصلاحية تخضع لمعايير حقوق الانسان الدولية والقانونية في التعامل مع النزلاء . من جانبها: اشدت لجنة الرصد التابعة للمفوضية المستقلة لحقوق الانسان بالتطور الايجابي الذي تشهده السجون الاصلاحية في المستوى الخدمي والصحي للنزلاء وتعاونها لإنجاح الزيارة.

## بقلم المدير

## تجربة الأقسام الإصلاحية في خلق البيئة الإنتاجية وتشغيل النزلاء وإعجاز القران في مكافحة الجريمة

مقالة / بقلم مدير عام دائرة الاصلاح العراقية الحقوقي حسين العسكري

لجأت سجوننا الاصلاحية الى اعجاز ودروس القران الكريم لمكافحة سلوك الجريمة من خلال اقامة محاضرات ودورات في الارشاد الديني مخصصة للنزلاء، وهي تجربة ناجحة ويبدو انها حققت ما عجزت عنه البرامج التقليدية الاخرى، فالاحصائيات التي اكدتها الدراسات التي قام بها اكاديميون في مؤسسات الاصلاح لعدد من السجون الاسلامية اكدت نجاح تلك البرامج في حماية النزلاء من الجنوح نحو الجريمة مرة اخرى بل وخلقت منهم مواطنون يقومون الافراد الاخرين نحو الاصلاح واسهمت في خلق البيئة الامانية والانتاجية للافراد، ان سخونة الوضع الامني وحساسية ملف السجون في العراق اعاق تطبيق برامج تشغيلية وانتاجية للنزلاء خلال الفترات السابقة وان دائرة الاصلاح العراقية بداءت تهني لبيئة انتاجية تفاعلية تحقق مكاسب مادية للنزلاء لقاء العمل الذي يقومون به مع رقابة ومتابعة لسلكهم ومحاولة قولبة سولكياتهم على الانتاجية والتواصل مع الزبائن في سوق العمل الافتراضي الذي اوجدته الورش المهنية والحرفية في السجون الاصلاحية وهذه النظرة بداءت تتبلور في اغلب سجوننا خاصة بعد افتتاح ورش صناعية جديدة استثمرت خبرات النزلاء المهنية لتنتج منتجات في مهن الحدادة، والنجارة، وصيانة وسمكرة السيارات، والحرف اليدوية وغيرها من المهن الانتاجية ذات المردود المادي وهي خطوة تجريبية قدمتها عددا من الاقسام الاصلاحية وبداننا نلمس نتائجها المبهرة من خلال اثرها في تحقيق الاستقرار النفسي لدى النزلاء وتحولهم الى اناس يحضون بالاحترام لانهم تحولوا الى افراد منتجين ومعينين لأسرهم، وتاكيد بان اتباع هذه الاساليب اثبت النجاح في ايجاد الايدي العاملة التي يرغب سوق العمل خارج مجتمع السجون واسهم بتوفير القناعة لدى النزلاء بان المجتمع يوفر الحماية والرفاهية للعقول المنتجة، مما ولد رغبة كبيرة لديهم الى مغادرة السلوك المنحرف نحو الجريمة، اننا في دائرة الاصلاح نعمل بهذا الاتجاه ومن المشجع اقرار قانون التشغيل وسنشهد دخوله حيز التنفيذ خلال الاسابيع القادمة وهذا التشريع سيؤمن جزء من الاحتياجات المادية للنزلاء وعوائلهم ويحفرهم نحو الانتاجية وينظم عملية التشغيل والانتاج في السجون الاصلاحية بشكل اوسع.

تناولت الدراسات والبحوث العلمية الحديثة مواضيع مهمة حققت طفرة في تحول الفكر البشري وادى الى تبني مناهج غير تقليدية في التعامل مع مفردات الحياة المعاصرة ومنها طرائق التفكير واثر البيئة على سببولوجيا ونتاج الشعوب بل ذهبت دراسات اخرى الى التعرف على ذكاء الشعوب من خلال لغتهم او تصنيفهم حسب المناخات التي تنشأ فيها تلك الشعوب وتأثيراتها على صفاتهم الجسدية مثال ذلك ماجسدته النظرية المناخية في ان الافراد او الشعوب التي تعيش في اجواء حارة يتميزون بامتلاكهم انوف كبيرة، والشعوب التي تعيش في اجواء باردة يتميزون بان لهم انوف صغيرة وغيرها من نظريات التصنيف البشري والتنظير الطبقي والمجتمعي التي حاول من خلالها الباحثون الخوض فيها للوصول الى فهم لتلك المجتمعات وانتقاء اساليب التعامل البناء مع كل مجتمع وبما يتناسب مع امكانياته وتقاليده والبيئة المحيطة به، وبغض النظر عن احقية تلك النظريات او بطلانها، اورد ان الفت الانتباه الى وضع تلك المقدرات امام المختصين في برامج اعادة تاهيل النزلاء في السجون الاصلاحية لتحديد هوية البرامج ومناهج التاهيل السلوكي والمهني التي تتلائم وطبيعة الجنس ومؤثرات التنشئة الاجتماعية والبيئية، ومحاولة امتلاك الليات غير تقليدية في اصلاح النزلاء وتقويم سلوكيات الافراد المحتجزين الذين يقضون فترات احتجاز بسبب ارتكابهم لعل غير قانوني، وبني افكار جديدة تحمل في طياتها ثقافة تدفع نحو الابداع وخلق برامج مهنية وتربوية فاعلة في التعامل واعادة تاهيل النزلاء، والابتعاد عن الاجراءات العقابية لاننا لانريد للسجون بان تكون مكان لتفريخ الجريمة واشاعة الفكر المنحرف، فمن خلال متابعة عمل اغلب المؤسسات التي تعني باصلاح النزلاء في العالم نرى عدم جدوى برامجها التربوية والمهنية في ولم تحقق ما تطمح اليه من اندماج متكامل للنزلاء في المجتمع بعد انقضاء مدة محكومياتهم القانونية ونرى عودتهم مرة اخرى الى الجريمة وتلك السجون تارة اخرى.

## آفة الفساد المالي والاداري

هند عبد جميع مدير عام دائرة رعاية القاصرين

ليس من السهل وضع مفهوم عام للفساد ولكنه بصفة عامة هو سلوك غير اخلاقي وخارج عن القوانين والنظام العام بهدف تحقيق نفع خاص لفرد او فئة معينة على حساب المصلحة العامة او مصلحة العمل وينطوي على امور تنحرف عن الواجب العام والشفافية وتخرج عن المعايير الاخلاقية الحميدة والسلوك المهني الرشيد ان ظاهرة الفساد المالي والاداري تعرقل عملية البناء والتقدم في كافة المستويات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والثقافية لعموم ابناء المجتمع فهي تهدد الاموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل اداء المسؤولين وانجاز الوظائف والخدمات فهي تمثل انتهاك القوانين والانحراف عن تادية الواجبات الرسمية لتحقيق مكسب مالي شخصي ويعرف من خلال المفهوم الواسع بأنه الاخلال بشرف الوظيفة ومهيتها وبالقيام والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص وكذلك هو اخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية وغالبا "ما يكون عن طريق وسطاء ولا يكون مباشرا".



الفرق المشاركة حققت مستوى فني كبير

## وزارة العدل تختتم الدور الاول لبطولة كأس شهداء الوزارة

وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان الشعبية الرياضية افتتحت بطولة كأس شهداء الوزارة على قاعة نادي الشباب الرياضي، وجمعت مباريات الافتتاح فريقي قسم الاعمار وسايدي 4 وانتهت المباراة لصالح فريق قسم الاعمار بنتيجة (6-1)

وذكر البيان: ان البطولتين السابقتين كانتا من نصيب فريق سجن الناصرية المركزي، موضعا ان تنظيم هذه البطولة جاء تخليدا لذكرى شهداء وزارة العدل بعد الاعتداءات الارهابية التي تعرض لها مبنى الوزارة.

اختتمت الشعبية الرياضية التابعة لوزارة العدل، الدور الاول من بطولة كأس شهداء الوزارة الثالثة لخماسي الكرة، وحققت مستوى فني كبير للفرق المشاركة. وقال مدير الشعبية الرياضية علي الساعدي: ان البطولة شارك فيها (30) فريق تمثل دوائر الوزارة بالإضافة الى الاقسام السجنية لدائرة الاصلاح العراقية، مضيفا ان الفرق وزعت على ثلاثة مجموعات ضمت الاولى والثانية اقسام دائرة الاصلاح بينما شملت المجموعة الثالثة الدوائر العدلية للوزارة. و اضاف المدير: ان نتائج المباريات رجحت 11 فريقا، كفة فريق سجن الناصرية المركزي وفريق سجن التاجي، مشيرا الى ان البطولتين السابقتين كانتا من نصيب فريق سجن الناصرية المركزي، موضعا ان تنظيم هذه البطولة جاء تخليدا لذكرى شهداء وزارة العدل بعد الاعتداءات الارهابية التي تعرض لها مبنى الوزارة. و اوضح المدير: ان المباريات بين فرق الوزارة مستمرة بدورها الثاني وتجري حاليا بين الفرق الفائزة وصولا الى ختام البطولة والذي سيشهد تكريم الفرق الفائزة بالمراتب الثلاثة الاولى.

وكانت الشعبية الرياضية قد افتتحت بطولة كأس شهداء الوزارة الثالثة لخماسي الكرة، على قاعة نادي الشباب الرياضي، وبحضور عدد من المسؤولين في الوزارة.



تماشيا مع توجهاتها في تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية

## وزارة العدل تفتتح ملاحظية الاصلاح في ذي قار

افتتحت دائرة التسجيل العقاري التابعة لوزارة العدل، ملاحظية الاصلاح في محافظة ذي قار، ضمن خطة الوزارة في استحداث وتوسيع دوائرها العدلية. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان مدير عام دائرة التسجيل العقاري (مهدي طالب) وبحضور عدد من مسؤولي الحكومة المحلية، افتتحت ملاحظية الاصلاح شرق محافظة ذي قار، مبينا ان ايجاد هذه المشروع جاء استكمالا للخطة الاستراتيجية التي رسمتها وزارة العدل. و اضاف البيان: ان هذه الخطوة ستسهم في ايجاد معاملات المواطنين بسرعة عالية وتقلل من معاناتهم بعد ان كانوا يقطعون مسافات كبيرة لانجاز معاملتهم العقارية، مشيرا الى انها ستوفر فرص عمل لعدد من العاطلين والخريجين من اهالي القضاء. من جانبهم: اشاد اهالي قضاء الاصلاح بالجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة لتوفير هذا المبنى وتسهيل مهمة ايجاد معاملاتهم، معبرين عن شكرهم الى السيد وزير العدل ومدير عام دائرة التسجيل العقاري.

## أكدت ان وزير العدل وجه باعتماد خطوات احترازية تمنع التلاعب بالعقارات التسجيل العقاري: إجراءات قانونية لمنع التعرض لاملاك المسيحيين

تم طرحه من بعض اعضاء مجلس النواب وخصوصا في بغداد. و اضاف المدير العام: تم اتخاذ اجراءات احترازية تمنع التزوير في عقارات المسيحيين وتتضمن هذه الخطوات حضور البائع بشخصه او وكيله من الدرجة الاولى او الثانية واجراء الكشف الموقعي وطلب مستمسكات البائع والتأكد من صحة صدوره، مؤكدا اضافة اجراءات جديدة منها الكشف الموقعي والاستفسار من المجاورين للبائع يبين هويته مبينا عند اخذ الاقرار من البائع لا بد من حضور معرفين للبائع من خلاله او الوكيل ولا بد ان يكون من الدرجة الاولى او الثانية. و اشار المدير العام الى وجود مساوالت للتلاعب بالعقارات التابعة للمسيحيين من خلال الوكالات القادمة من خارج العراق لأشخاص هم ليسوا وكلاء للشخص الاصيل، مبينا ان التلاعب يتم من السفارات والقنصليات لتلك البلدان وقد تم تقديم الشكاوي من قبل الاخوة المسيحيين عن هذا التجاوزات

أكد السيد مدير عام دائرة التسجيل العقاري مهدي طالب، ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه باتخاذ الاجراءات القانونية التي تحد من التعرض الى املاك المسيحيين، خصوصا المهاجرين خارج البلاد.



للإطلاع على اداء الدوائر العدلية والمستوى الخدمي فيها

## لجنة من قسم المتابعة تزور دائرتي تسجيل عقاري خانقين و قره تبه



من ناحية الخدمات المقدمة للمواطنين، ولا سيما ان مشروع الحوكمة الالكترونية سوف يتيح مستقبلا للمواطنين ايجاد معاملاتهم وتسهيل وتبسيط الاجراءات الادارية والروتينية

مشيرا الى ان اللجنة التقت بعدد من المراجعين للتعرف على المعوقات التي تعرقل سير معاملاتهم والسعي الى تذليلها. و ذكر البيان: ان الوزارة شهدت تقدم واضح و ملحوظ



واوضح البيان: ان الهدف من اجراء الزيارات هو الاطلاع على سير العمل والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين تنفيذاً لتوجيهات السيد الوزير بتبسيط ايجاد المعاملات

الوزارة، ان لجنة من شعبة متابعة المنطقه الشمالية التابعة لقسم المتابعة برئاسة (دلير عادل عزيز)، قامت بزيارة ميدانية شملت دائرتي تسجيل عقاري خانقين و قره تبه.

اجرى قسم المتابعة في وزارة العدل، زيارة ميدانية لدائرتي تسجيل عقاري خانقين و قره تبه، للاطلاع على الواقع الخدمي المقدم للمواطنين. وقال بيان صادر عن اعلام

## لرفع الأداء المهني الخاص بالكوادر الوظيفية المعهد القضائي يفتتح الدورة القانونية الاولى لموظفي دائرة الاصلاح العراقية

نظم المعهد القضائي بالتعاون مع دائرة الاصلاح العراقية دورة خاصة بموظفي الدائرة. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان هذه الدورة تأتي حرصا من ادارة المعهد لرفع الاداء القانوني الخاص بالكوادر القانونية العاملة في دائرة الاصلاح العراقية. و اضاف البيان: ان هذه الدورة شملت على محاضرات وندوس مهمة منها، قانون الخدمة المدنية، وقانون انضباط موظفي الدولة، وعدد من القوانين الاخرى. و بين: مدير عام المعهد القضائي الدكتور (رياض حسين) خلال افتتاحه هذه الدورة، انها ستستمر للفترة من 10/4 ولغاية 2015/10/11. وسيستمر عليها اساتذته اكفاء مختصين في هذا المجال.

## المفتش العام يبحث مع مدير عام دائرة الاصلاح العراقية تطوير عمل الدائرة



بحث السيد المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة جمال طاهر الاسدي، مع مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، الجوانب الادارية المتعلقة بعمل الدائرة، وسبل تطويرها تماشيا مع ظروف البلاد. و اشار الاسدي الى الدور الذي تقوم به دائرة الاصلاح العراقية باعتبارها جهة ايداع للنزلاء، ومدى التحديات التي تواجهها اليوم، مؤكدا ان مكتب المفتش العام احد الجهات الساندة لعمل الدائرة، من اجل الارتقاء بعملها وتقديم العون والمشورة في مختلف الجوانب. من جهته قدم مدير عام دائرة الاصلاح العراقية شرحا مفصلا عن عمل دائرته، وأعرب عن شكره لدعم المفتش العام لعمله باعتبار ان المكتب ليس جهة رقابة فحسب، انما يساهم في دعم جميع الدوائر وبالوسائل كافة.

## ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية وزارة العدل: الإفراج عن (339) نزيرل خلال شهر ايلول الماضي



أعلنت دائرة الاصلاح العراقية عن موقعها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم وأعداد الموقوفين والمحكومين والمرسلين إلى المحاكم لشهر ايلول الماضي. وقال اعلام الوزارة في بيان صادر عنه: ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة بلغ (339) نزيرل من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (28) من النساء، فيما بلغ عدد المرسلين من النزلاء الى المحاكم (1361) حركة تسفير. و اضاف البيان: ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم الى وسائل الاعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بالية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

## ادارة الجودة تتفقد دائرة التسجيل العقاري العامة لمتابعة تطبيق جانب التطوير المؤسسي

التسجيل العقاري العامة حيث التقى كادر القسم بمديرها العام وتم التباحث حول واقع العمل والأساليب الكفيلة التي



اجرى قسم ادارة الجودة زيارة تفقدية لدائرة التسجيل العقاري العامة لمتابعة تطبيق جانب التطوير المؤسسي بهدف الارتقاء بواقع العمل فيها. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة ان هذه الزيارة تأتي ضمن توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي بتطبيق معايير الجودة في كافة الدوائر العدلية وفي ظل التوجهات التي قامت ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ومسؤول شعبة تقييم الاداء ومسؤول النوعية والاعلام، بزيارة دائرة

تساهم في تقديم افضل خدمة للمواطنين. و اضاف البيان: ان قسم ادارة الجودة قام خلال زيارته بالاطلاع على اهم النشاطات الخاصة بالدائرة والتأكد على ضرورة تطبيق معايير نظم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي، متفقدت خلال الزيارة قسم ادارة الموارد البشرية للتعرف على آلية حفظ المعلومات والوثائق الرسمية والاتفاق على اقامة زيارات اخرى للدائرة لاستكمال متابعة العمل فيها

## بهدف القضاء على الفساد والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين

## وزارة العدل تعلن عن اعتقال مزور في احد دوائر الكتاب العدول

أعلنت وزارة العدل عن اعتقال احد المزورين في احد دوائر الكتاب العدول في قاطع الرصافة، ضمن توجه الوزارة في تنفيذ ورقة الاصلاح الحكومي للقضاء على الفساد والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان عملية اعتقال المزور المذكور اعلاه تمت في احد دوائر الكتاب العدول في قاطع الرصافة، وقد ضبطت بحوزته عدد من المستمسكات المزورة بينها عدد من الجوازات باسماء مختلفة تستخدم لأغراض التلاعب والاستيلاء على حقوق المواطنين. و اضاف المدير العام: ان الكتاب العدول يمتلكون الخبرات اللازمة لكشف المستمسكات والوثائق المزورة وقد تم في هذا الجانب الكشف عن الكثير من الحالات سابقا، مبينا ان موظفي الدائرة قد تم زجهم في دورات للتعرف على المستمسكات المزورة في المعهد القضائي، ويشرف على القاء المحاضرات اساتذة وضباط مختصين في مجال الادلة الجنائية.

خلال زيارة نائب الادعاء العام الى سجن العدالة/1

## دائرة الاصلاح العراقية استكمال حملات تأهيل السجون أمنياً وخدمياً



اعلنت دائرة الاصلاح العراقية عن استكمال حملات تأهيل السجون من الجوانب الامنية والخدمية. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان نائب الادعاء العام القاضي (هديل نجم عبد الله) اشارت خلال زيارتها لسجن العدالة/1 باجراءات ادارة السجن المقدمة للنزلاء من خدمات صحية وقانونية، اضافة الى متابعة القضايا القانونية واجراءات التسفير وتامين وصول النزلاء الى المحاكم وإطلاق السراح. و اضاف البيان ان نائبة الادعاء العام قامت بجولة ميدانية في القسم واطلعت على الخدمات المقدمة للنزلاء. وأوضح البيان: ان ملاكات الصيانة والأعمار قامت بحملة تأهيل وصيانة في القواطع السجنية والمرمات والأبواب كما قامت بتنظيم حملة تأهيل للردهات السجنية وتضمنت الحملة اعمال تصليح وطلاء الجدران والأبواب والشبائيك وإعادة تأهيل خطوط الكهرباء والماء لهذه القواطع.

## حقوق الانسان تزور سجن النساء للإطلاع على احوال النزليات

قام فريق تابع لقسم حقوق الانسان التابع لوزارة العدل بزيارة سجن النساء احد السجون الاصلاحية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة ان الفريق اطلع على سير عمل السجن من جميع النواحي الانسانية والقانونية والصحية. و اضاف البيان: ان فريق حقوق الانسان التقى بإدارة السجن ومن بعدها تم الانتقال الى قواطع السجنية وقد تم ملاحظة الجوانب الانسانية للنزليات الموجودات داخل السجن. و أضاف البيان: ان سجن النساء الاصلاحية يعتبر من السجون النموذجية في البلاد في تقديم الخدمات الانسانية والقانونية والصحية حسب اشادة الفريق الذي قام بزيارة السجن. و أوضح البيان: ان الفريق قام بالإجابة على جميع التساؤلات وخصوصا في مايتعلق بإجراءات العفو الخاص والأمور القانونية وسعي الوزارة الحثيث في تذليل العقبات في حسم قضايا الموقوفين.

رئيس مجلس شوري الدولة / ساميه كاظم محمد

## انتداب الخبراء حسب قانون الاصول الجزائية

لماموري الضبط القضائي اثناء جمع الاستدلالات ان يسموا اقوال من تكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وان يسألوا المتهم عن ذلك ولهم ان يستعينوا بالاطباء وغيرهم من اهل الخبرة يطلبوا رأيهم شخصيا او بالكتابة اما المشرع العراقي فانه ذكر بانه لعضو الضبط القضائي عند تحقيقه في الجريمة المشهودة اي انه يحضر في الحال كل شخص يمكن الحصول على ايضاحات بشأنها وهذا ما نصت عليه المادة 44 من الاصول الجزائية النافذ

ان انتداب خبراء اجراء من اجراءات التحقيق القاضي او المحقق غير ان هذا لا يمنع عضو الضبط القضائي من استدعاء اهل الخبرة بشأن الجريمة التي باش فيها التحقيق سواء تعلقت الخبرة بجسم الجريمة او موادها او اثارها ومن الجدير بالذكر ان المشرع لم ينص صراحة على حق عضو الضبط القضائي وسلطته في استدعاء الخبراء في الجريمة العادية والمشهودة كما فعل المشرع المصري حيث نص في المادة 39 من قانون الاجراءات الجنائية المصري على انه

لدية من معلومات بخصوص الجريمة اما اذا رفض الشاهد ان يدلي بمعلوماته فعلى عضو الضبط القضائي يدون ذلك في المحضر وهذا ما نصت عليه المادة 44 من قانون الاصول الجزائية العراقي النافذ وتسمع الشهادة امام عضو الضبط القضائي بصورة شفوية وبدون ان يحلف الشاهد اليمين القانونية الا ان لعضو الضبط القضائي اذا ما يبرر ذلك ذلك بشرط ان لا يطلب من الشاهد لتذليلها بتوقيعه وفي هذه الحالة لا يجوز ان يستعمل الشهادة المكتوبة في الاثبات.

كما ان رأي الخبراء يستهدف منه اكتشاف الجريمة ومرتكبها وهو عمل يعتبر بحقيقة الامر من صميم سلطة عضو الضبط القضائي ولغرض استكمال التحقيق الذي يباشره عضو الضبط القضائي له ان يسمع شهادات الاشخاص الذي لهم معلومات عن الجريمة او مرتكبها في الجريمة المشهودة وهذا ما اشارت اليه المادة 43 من قانون الاصول الجزائية النافذ وعلى الشاهد اذا ما حضر امام عضو الضبط القضائي ان يدلي بما

## ثقافة قانونية

## التشريعات القانونية



لقد تم جمع التشريعات العراقية من مرجعين رئيسيين هما "مجموعة القوانين والأنظمة المطبوعة بمعرفة ديوان التدوين القانوني التابع لوزارة العدل" - مطبوعة الحكومة ببغداد وتشمل التشريعات القانونية الصادرة من عام 1917 لغاية عام 1979 وموسوعة الوقائع العراقية وتشمل التشريعات القانونية الصادرة من عام 1980 لغاية ابريل عام 2011. كما وتم جمع التشريعات الكردستانية من مرجعين رئيسيين ايضا هما "مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق" من عام 1992 لغاية عام 1999 وموسوعة الوقائع الكردستانية من عام 2000 ولغاية ابريل عام 2011.

لقد تقرر ان تضم قاعدة التشريعات العراقية جميع التشريعات القانونية التشريعية. فقد توسع جمع التشريعات ليشمل ليس فقط القوانين الأساسية بل ايضا المراسم والقرارات والتعليقات والبيانات التي لها طابع تنظيمي بشكل عام. كما جرى استبعاد كلي للتشريعات الشخصية والفردية أو التشريعات التي لها طابع مؤقت وتنتهي بأجل معين، كما ذكرنا سابقا.

تنوزع التشريعات القانونية المخزنة في قاعدة المعلومات هذه على أنواع مختلفة هي القوانين، الإيرادات الملكية، قرارات مجلس قيادة الثورة، اوامر سلطة الائتلاف، المراسم، القرارات الادارية،

الأنظمة، البيانات، التعليمات، والاعلانات والعمليات المعدنية والورقية والاحكام المترتبة على صنعها غير القانونية تحقق الركن المادي. يتحقق هذا الركن بعدة عمليات أو أفعال غير قانونية، يمكن إجمالها ونسبتها إلى فئتين هما:

تندرج تحت عدة مسميات هي التقليد والتزوير والتزييف، الإجراءات أو الأفعال التي تحقق الغاية من العمليات الجرمية وقصد الجاني وهي تتجلى بتداول واستعمال هذه العملة بدون مشروعية. ويمكن تصور هذه العمليات تحت مسميات مختلفة هي الترويج والحيازة والعرض والتخزين والإدخال والإخراج. هذا وإن كل فعل أو صورة من هذه الصور يعتبر جرما قائما بحد ذاته ومستقلا بكافة أركانه.

العملة بشكل غير مشروع: أو- التقليد: يتحقق وجود التقليد بوجود الأمور التالية: -1- الصنع: هو خلق شيء لم يكن موجودا بالأصل، والتقليد يتحقق عن طريق الصنع وذلك بتوفير حد معين في التشابه بين ما هو مصطنع وبين الأصل، وبمسألة تقليد العملة الحقيقية يكون هذا الفعل قائما بصناعة عملة مشابهة للأصلية بما يحمل على خداع الناس واعتقادهم أن السلطات العامة هي المصدرة لهذه العملة الصحيحة. ومسألة التقليد تقوم على

فكرتين هما اصطلاح كامل أو خلق عملة مشابهة للعملة الصحيحة، والثانية التحريف الواقع في العملة التي بطل التعامل بها، بما يعث في نفوس المتعاملين أن هذه العملة ما زالت متداولة أو صحيحة، وهذا يتم بمحو أو إزالة علامات معينة في العملة التي تدل على إغائها. والتقليد يتم بصنع عملة مستخدما الجاني فيها أدوات معينة، ولقطع صحيحة أو يتم الصنع بغيرها أو وزن أو مواصفات مختلفة عن العملة الأصلية، وهو ما يسمى التقليد

الكلي. ويكون التقليد جزئياً عندما يقع على عملة بطل التعامل بها عن طريق إلغاء ما يدل على البطلان من ذات العملة، كمحو الأختام أو النقوش الدالة على البطلان في التعامل. وهذا ويلاحظ أنه لا يعتبر التقليد الواقع جزئياً في العملة إذا ما كان منصبا على سمة أو كلمة أو نقش ليست من أصل العملة، كمن يزيل أثر كلمة (ملغاة) الموضوعة على العملة الجاري البطلان بالتعامل فيها بأمر من السلطة، لتثنيه الأفراد إلى عدم التعامل بها. إذ يعتبر أن التغيير الحاصل ما هو إلا فعل وقع على عنصر أجنبي يميز العملة في صفاتها وبياناتها الأصلية.

ويتفق الفقهاء على حالة أخرى من التقليد الجزئي للعملة الملغاة والتي يجري إتلافها من قبل الدولة بتمزيقها إلى قطع مثلاً، ويقوم الجاني بإعادة لصاق الأجزاء الممزقة لورقة البنكنوت مكوناً منها عملة ورقية يمكن أن تتخذ المتعامل بها. هذا وإذا ما كانت الورقة النقدية صحيحة وصادرة عن الدولة ولكن هناك نقص في أحد بياناتها لم يستكمل كتوقيع مثلاً، واستولى الجاني على هذه العملة خلصة وبشكل غير مشروع وقام باستكمال البيان الناقص فيها قبل أن يتم إصدارها بشكل قانوني، ففعله يعتبر تقليداً لأنه يعتبر إنشاء جديداً لورقة مقلدة من ورقة نقدية ليست ذات قيمة طالما لم تستكمل بياناتها ولم يصدر أمراً بإصدارها وتداولها قانوناً.

س/ المواطن جابر حسين من سكنة منطقة لمنصور يسأل عن تعديلات الأحكام المتعلقة بالاختطاف ضمن قانون العقوبات وما هي المادة 130؟

ج/ عدل قانون العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الاختطاف الوارد ذكرها في الفقرات 421 و422 و423 من قانون العقوبات بغية فرض العقوبة القصوى بالسجن مدى الحياة على مرتكبي كل جريمة من تلك الجرائم. لا يجوز تخفيض الأحكام الصادرة ضد مرتكبي جرائم الاختطاف، نتيجة الظروف المخففة لبشاعة الجرم المنصوص عليها في المادة 130 من قانون العقوبات. ولا يطبق التقييد على فرض العقوبة القصوى المنصوص عليها في المادة 87 من قانون العقوبات على جرائم الاختطاف التي تم تعيينها ووصفها. ويعني الحكم بالسجن مدى الحياة، لأغراض هذا التعديل، بقاء الشخص المعني في السجن طوال سنوات حياته وحتى تنتهي حياته الطبيعية بوفاته.

س/ سناء عواد من سكنة منطقة الغدير تسأل هل يمكن ان يكون تعاون المتهم مع السلطات عاملاً لتخفيف العقوبة؟

ج/ يعلق العمل بالفقرتين (1) و (2) في المادة 426 من قانون العقوبات اللتان تنصان على تخفيف العقوبة المفروضة على مرتكبي جرائم الاختطاف. ويكون تعاون المتهم مع السلطات بعد وقوع الجريمة عاملاً لتخفيف العقوبة يجوز للقاضي لن يأخذه بعين الاعتبار عند تقرير العقوبة التي تصدر بحق المتهم.

(3) يعلق بموجب هذا الأمر تنفيذ أحكام الجرائم من قانون العقوبات التي تنص على توقيف الإجراءات القضائية ضد المتهم بارتكاب الجريمة إذا تزوج ضحيته.

س/ مازن صبري من سكنة منطقة الوشاش يسأل عن تعديل الأحكام المتعلقة بجرائم الاغتصاب والاعتداء المنافي للأخلاق وكيف تفسر المادة القانونية 393؟

ج/ تعدل العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي المنصوص عليها في المادة 393 من قانون العقوبات بغية فرض العقوبة القصوى بالسجن مدى الحياة على المدانين بارتكاب تلك الجرائم. لا يطبق التقييد على فرض العقوبة القصوى المنصوص عليها في المادة 87 من قانون العقوبات على الجرائم المحددة في المادة رقم 393. ويعني الحكم بالسجن مدى الحياة، لأغراض هذا التعديل، بقاء الشخص المعني في السجن طوال سنوات حياته الطبيعية التي تنتهي بوفاته.

تعدل العقوبات المنصوص عليها في المادة 369 من قانون العقوبات والمتعلقة بالجرائم المنافية للأخلاق وتصبح العقوبة القصوى المفروضة على المدانين بارتكاب الجرائم المنافية للأخلاق السجن لمدة خمس عشرة سنة.

س/ الموظف صلاح كاظم من سكنة محافظة البصرة يسأل عن تعديل الأحكام المتعلقة بالجرائم التي ينتج عنها الحاق الضرر بالمرافق العامة أو بالبنية التحتية لقطاع البترول وهل التدمير والتحطيم يدخل ضمن لمادة 353؟

تعدل العقوبة المنصوص عليها في المادة 353 (1) من قانون العقوبات المفروضة على كل من يحط أو يدمر أو يتلف بأي شكل كان مرافق المياه والكهرباء أو البترول أو أية مرافق عامّة أخرى، وسواء أدى أو لکن يؤد هذا التدمير أو الإتلاف إلى تعطيل المرفق وتصبح العقوبة القصوى لمرتكبي تلك الجرائم، بموجب هذا التعديل السجن مدى الحياة.

## دعاوى مختلفة للإطلاع والمعرفة القانونية

اولا : السؤال من المدعى عليه فيما اذا كان يصادق المدعية على الزوجية والدخول او الطلاق من عنده واثبات ذلك في البيينة المتعبرة في حالة الانكار كعقد الزواج او البيينة الشخصية ثانيا : السؤال من الطرفين (المدعية والمدعى عليه) عن محل سكنهما في بداية الزواج والى وقت الخلاف هل هو في دار مستقلة عن اهلها وبالاخص اهل الزوج ام في غرفة مع اهل المدعى عليه او غيرهم ثالثا : تكلف المدعية بيان مصدر الاثاث هل هي من مهرها المعجل ام هي هدية قدمت اليها بمناسبة زواجها او مناسبة اخرى او وهبت اليها من قبل الزوج او غيره او اشتريته من اموالها الخاصة ثم تكلف باثبات ذلك بكل طرق الاثبات ولا يهم في ذلك اذا كانت تسكن في دار مستقلة مع المدعى عليه ام في غرفة في دار اهلها او ان هذه الاثبات كانت مستعملة من قبل الزوج او اهل الزوج ويكون اثبات عادية الاثاث بالاستماع الى اقوال شهود الطرفين .

دعوى غصب اثاث الزوجية اذا انكر المدعى عليه لدعوى المدعية بمطالبتها باثباتها الزوجية فتكلف المدعية بيان مصدر الاثاث هل هي من مهرها المعجل ام انها هدية قدمت اليها بمناسبة زواجها او بمناسبة اخرى او انها وهبت اليها من قبل الزوج او غيره وتكلف باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات ولايهم كونها كانت تسكن في دار مستقلة مع المدعى عليه او في غرفه في دار اهلها وان هذه الاثبات كانت مستعملة من قبل الزوج او اهل الزوج ايضا اما دعوى الاستحقاق فهي ان يقيم الغير مثل والد او والدة الزوج او غيرهما بوضع الحجز الاحتياطي على الاثاث الزوجية بحجة انها تعود للزوج باعتباره مدين لاحد منهم بمبلغ معين فتقيم الزوجه دعوى استحقاق تكون فيها هي المدعية ويكون المدعى والمدعى عليه في تلك الدعوى مدعى عليهما في هذه الدعوى وتخضع دعوى الاستحقاق لكافة وسائل الاثبات وعليه فان اجراءات دعوى غصب الاثاث الزوجية هي كالآتي:



## قرارات واحكام .. من اروقة المحاكم

على حاكم محكمة قضائية او ادارية او مجلس يمارس عملا قضائيا اثناء تادية واجباتهم او بسبب ذلك. الا انه هناك بعض الصالات حيث تصدر عدة تعديلات على مادة قانونية واحدة وذلك من خلال صدور تشريعات تباعاً المعدلة نفس المادة القانونية، في مثل على ذات المادة القانونية وذلك من الترتيب الاحداث ونزولا الى الاقدم بحيث تظهر المادة القانونية بصيغتها النهائية السارية المفعول. مثال: تعديل المادة 331 من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971

يعاقب بالحبس كل من اهان او هدد موظفا او اي شخص مكلف بخدمة عامة او مجلسا او هيئة رسمية او محكمة قضائية او ادارية اثناء تادية واجباتهم او بسبب ذلك.

النص القديم للمادة:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على مائتي دينار كل من اهان او هدد موظفا او اي شخص مكلف بخدمة عامة او مجلسا او هيئة رسمية اثناء تادية واجباتهم بسبب ذلك. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالعقوبة الحبس اثنان والعقوبتين اذا وقعت الاهانة او التهديد

الغيت الفقرة (3-د) من هذه المادة -بموجب المادة (1) من قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية، رقمه 87 صادر بتاريخ 2001/01/01، الغيت الفقرة (ج) من هذه المادة بموجب المادة (4) من قانون التعديل الخامس لقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971، رقمه 91 صادر بتاريخ 1976/08/12، واستبدلت بالنص الآتي: أ - للمحكمة التي اصدرت الحكم او المحكمة التي حلت محلها ان تقرر الافراج عن المحكوم عليه بعقوبة اصلية مقيدة للحرية اذا امضى ثلاثة ارباع مدتها او ثلثها اذا كان حدثا وتبين للمحكمة انه



التعاون مع دائرة رعاية القاصرين

## المعهد القضائي يقيم دورة نظام الأرشفة والإدارة الإلكترونية

نظم المعهد القضائي بالتعاون مع دائرة رعاية القاصرين دورة خاصة بموظفي دائرة رعاية القاصرين. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان هذه الدورة تأتي ضمن مناهج المعهد القضائي في تأهيل الكوادر الادارية العاملة في الدوائر العدلية، ورفع قدرتهم على عمل نظام الأرشفة الإلكترونية الحديثة. وبين مدير عام المعهد القضائي الدكتور (رياض حسين) خلال افتتاحه هذه الدورة عملاً بنظام الجودة الشاملة وضمان الادارة في وزارة العدل لاسيما نظام الأرشفة الإلكترونية من متطلبات نظام الجودة.



## البدء بمشروع كابينة الشكاوى المتنقلة



افتتح المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة جمال طاهر الاسدي مشروع كابينة الشكاوى المتنقلة، ضمن فعاليات الاحتفال بأسبوع النزاهة الوطني. وأكد الاسدي، ان هذا المشروع يعتبر مبعكراً من ناحية تلقي الشكاوى بشكل مباشر من المواطنين، إذ يتم وضع صندوق الشكاوى مدة يومين امام الدوائر العدلية، وينتقل من دائرة لأخرى، ويدير العمل فيه احد موظفي المكتب. وبين ان كابينة الشكاوى، تتضمن ايضا ارقام الخط المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة جمال طاهر الاسدي مشروع كابينة الشكاوى المتنقلة، وحتى الموظف بوضع شكواه في الصندوق، الذي تم تصميمه بشكل انيق. وتعد كابينة الشكاوى المتنقلة اسلوباً متقدماً معمول به في بعض دول العالم المتطورة، وقد تم البدء به يوم الأحد في بغداد، وذلك في اليوم الاخير من اسبوع النزاهة الوطني، وسيتم نقله الى جميع الدوائر العدلية في العاصمة وعدد من المحافظات.

ادكت وزارة العدل، المباشرة بإجراءات العفو الخاص عن نزلاء سجن بادوش المركزي، ممن سلموا أنفسهم الى القوات الامنية. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة، ان مدير قسم حقوق الانسان قاسم حطاب أجرى زيارة الى موقف الرصافة الاولى التابع لدائرة الإصلاح العراقية لمتابعة احوال نزلاء سجن بادوش العائدين بعد اقتحام السجن من الجماعات الارهابية. وقال مدير القسم في بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان وزير العدل د. حيدر الزامل، بالاطلاع على احوال نزلاء سجن

## خلال زيارة أجراها إلى سجن الرصافة الاولى

## مدير حقوق الانسان: المباشرة بإجراءات العفو الخاص لنزلاء سجن بادوش

بادوش الصحية ومتابعة الاجراءات القانونية الخاصة بالعفو الخاص باعتبارهم مشمولين بالقرار الذي صدر مسبقاً. يشار الى ان مجلس الوزراء، وجه بشمول السجناء الهاربين من سجن بادوش المركزي بقانون العفو الخاص في حال سلموا أنفسهم الى الجهات المختصة وفق الضوابط القانونية. وكان تنظيم داعش قد اقتحم سجن بادوش المركزي اثناء هجومها على محافظة نينوى ومؤسساتها الحكومية، وقام باعتقال وقتل عشرات السجناء بدوافع طائفية، فيما تمكن سجناء آخرون من الفرار.

ادكت وزارة العدل، المباشرة بإجراءات العفو الخاص عن نزلاء سجن بادوش المركزي، ممن سلموا أنفسهم الى القوات الامنية. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة، ان مدير قسم حقوق الانسان قاسم حطاب أجرى زيارة الى موقف الرصافة الاولى التابع لدائرة الإصلاح العراقية لمتابعة احوال نزلاء سجن بادوش العائدين بعد اقتحام السجن من الجماعات الارهابية. وقال مدير القسم في بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان وزير العدل د. حيدر الزامل، بالاطلاع على احوال نزلاء سجن

بعد توقف دام أكثر من عام بسبب الأوضاع الامنية

## افتتاح دائرة الكاتب العدل في سامراء

افتتحت وزارة العدل دائرة كاتب العدل في سامراء بعد توقف العمل فيها لأكثر من عام بسبب الظروف الامنية الناجمة عن تواجد عصابات داعش الارهابية. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة ان مدير عام دائرة الكاتب العدل افتتح العمل في الدائرة تنفيذاً لتوجيهات السيد وزير العدل د. حيدر الزامل، وتم حفل الافتتاح بحضور رسمي للحكومة المحلية لقياء سامراء وبعض الشخصيات وشيوخ العشائر. وأضاف البيان: ان المدير العام اكد في كلمة له خلال حفل الافتتاح ان إعادة افتتاح الدوائر الخدمية سيساهم في إعادة النازحين الى مناطق سكناهم. وأشار البيان: ان كلمة السيد المدير العام تضمنت اشادة بموقف القوات الامنية والحشد الشعبي التي ساهمت بتحرير المناطق من سيطرة العصابات الارهابية وإعادة الحياة والاستقرار الى المناطق التي كان يسيطر عليها داعش الاجرامي.

تضمن عدد من القوانين والقرارات والانظمة

## صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4379)

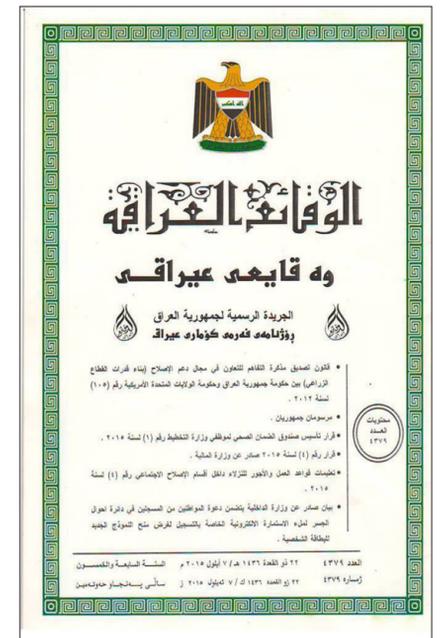
صدر العدد (4379) من جريدة الوقائع العراقية، وتضمن عدداً من القوانين والقرارات والانظمة والتعليمات والبيانات، التي اقراها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية (مهدي العتايبي): ان العدد (4379) تضمن

قانون تصديق مذكرة التفاهم للتعاون في مجال دعم الإصلاح (بناء قدرات القطاع الزراعي) بين العراق والولايات المتحدة الامريكية رقم (105) لسنة 2012، مبيناً ان اسباب تشريع هذا القانون رغبة حكومتنا العراقية والولايات المتحدة في استمرار التعاون المشترك لتحديث القطاع الزراعي العراقي.

واضاف: ان العدد تضمن قرار تأسيس صندوق الضمان الصحي لموظفي وزارة التخطيط رقم (1) لسنة 2015، بالإضافة الى مرسومين جمهوريين وقرار رقم (4) لسنة 2015 صادر عن وزارة المالية، مؤكداً صدور تعليمات قواعد العمل والأجور للنزلاء داخل الاقسام الإصلاح الاجتماعي رقم (4) لسنة 2015.

وأشار: الى صدور بيان عن وزارة الداخلية يتضمن دعوة المواطنين من المسجلين في دائرة احوال الجسر لمنح الاستثمار الالكترونية الخاصة بالتسجيل لغرض منح النموذج الجديد للبطاقة الشخصية



بمشاركة موظفي وزارات الدولة

## المعهد القضائي يقيم دورة عن قانون كتاب العدول

شملت دراسة المادة (9) من قانون كتاب العدول بالإضافة الى رسم الطابع والرسم العدلي، موضحة ان هذه الدورة جاءت ضمن سلسلة من الدورات التي تنظمها المعهد القضائي.

نظم المعهد القضائي، دورة خاصة بالمادة (9) من قانون كتاب العدول والخاصة بموظفي وزارات الدولة كافة. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان المعهد القضائي نظم

بهدف تبسيط اجراءات انجاز معاملات المواطنين

## كوادر قسم المتابعة تجري جولات ميدانية في الدوائر العدلية

أكد مدير قسم المتابعة والتنسيق التابعة لوزارة العدل الدكتور (منذر عبدالله حسن)، ان القسم يقوم بمهام كبيرة في متابعة جميع القرارات والتعليمات الصادرة من السيد الوزير وتنفيذها مع الدوائر ذات العلاقة. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان الشعب التابعة للقسم تقوم بجولات تفقدية وزيارات مفاجئة للدوائر العدلية، للاطلاع على سير العمل وتقديم الدعم اللازم للموظفين والوقوف على مشاكل المراجعين بشكل خاص لوضع الحلول والمعالجات الأنوية والسريعة لها. وأوضح البيان: ان مسؤولي الشعب في القسم قاموا بجولات ميدانية شملت

مديرتي التسجيل العقاري في قضاء الصورة والتسجيل العقاري الثانية في محافظة ذي قار، ودائرة كاتب عدل جلولاء، وقسم سجن العمارة، ومديرية رعاية القاصرين، مؤكداً ان القسم يتابع تطبيق مقترحات تبسيط الاجراءات للقضاء على الروتين والحلقات الزائدة في انجاز المعاملات. وذكر البيان: ان القسم نظم دورات تدريبية للملاكات البشرية لتتمية قدراتهم في هذا المجال، وعقد لقاءات دورية مع المدراء العاميين وأعضاء الهيئة الاستشارية لمناقشة واقع العمل والنسب الكفيلة لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدوائر التابعة لوزارة العدل.



خلال استقبالها لوفد القنصلية التونسية

## دائرة الإصلاح العراقية تخضع لمعايير دولية



أعلنت دائرة الإصلاح العراقية خلال استقبالها لوفد القنصلية التونسية ان السجون الإصلاحية تخضع لمعايير قانونية وإنسانية تهدف للإصلاح وحفظ كرامة الانسان. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان دائرة الإصلاح العراقية متعاونة مع اللجان والمنظمات الانسانية والدولية والقنصليات والسفارات التي تنوي الاطلاع على رعاياها من النزلاء المودعين وتقديم كل التسهيلات لإنجاح المساعي والمهام الانسانية التي تقوم بها تلك الجهات. وأضاف البيان: ان السيد (عماد بن قدور) المكلف بشؤون القنصلية التونسية اشاد بطبيعة العلاقات والنوايب المشتركة التي تجمع الشعبين العراقي والتونسي في محاربة الارهاب لافتاً الى تعاون المسؤولين في دائرة الإصلاح العراقية لإنجاح المهام والمساعي الانسانية.

بهدف الاطلاع على السبل الكفيلة بالارتقاء بالخدمات

## قسم ادارة الجودة يجري زيارة تفقدية لدائرة التسجيل العراقي

اجرى قسم ادارة الجودة زيارة تفقدية لدائرة التسجيل العقاري العاملة لمتابعة تطبيق جانب التطوير المؤسسي بهدف الارتقاء بواقع العمل فيها. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان هذه الزيارة تأتي ضمن توجيهات وزير العدل د. حيدر الزامل بتطبيق معايير الجودة في كافة الدوائر العدلية وفي ظل توجيهات قام مدير قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ومسؤول شعبة التخطيط الاستراتيجي ومسؤول التوعية والإعلام، بزيارة دائرة

التسجيل العقاري العاملة لمتابعة تطبيق جانب التطوير المؤسسي بهدف الارتقاء بواقع العمل فيها. وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان هذه الزيارة تأتي ضمن توجيهات وزير العدل د. حيدر الزامل بتطبيق معايير الجودة في كافة الدوائر العدلية وفي ظل توجيهات قام مدير قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ومسؤول شعبة التخطيط الاستراتيجي ومسؤول التوعية والإعلام، بزيارة دائرة

## تشكيل لجنة من النزاهة النيابية والمفتش العام لدعم إجراءات محاربة الفساد

شكل مجلس النواب لجنة تختص بالتنسيق والتعاون مع مكتب المفتش العام لوزارة العدل، بهدف الاطلاع على الإجراءات المتخذة من قبل المكتب للحد من ممارسات الفساد. جاء ذلك خلال استضافة لجنة النزاهة في مجلس النواب للسيد المفتش العام/ وكالة جمال طاهر الاسدي، إذ تم الاتفاق على ان تقدم اللجنة التي تم تشكيلها، المعلومات الواردة للجنة النيابية الى مكتب المفتش العام ليتخذ الإجراءات بصددها وفق القوانين النافذة، كما تهدف ايضا، الاطلاع عن كثب على الجهد المقدم من المكتب في محاربة الفساد المالي والاداري والحد من تأثيراته السلبية على الدوائر العدلية. وتم الباحث خلال الاجتماع بمواضيع متعددة، ومنها قضية

اطعام نزلاء دائرة الإصلاح العراقية، والقرار (22) الخاص بالحجوزات على العقارات بموجب قرار مجلس الحكم (76) و(88)، وطرح خلالها العديد من المقترحات لتعديل نصوص القرارين، بما لا يصيب الغبن لأحد ما. كما ناقش المجتمعون، موضوع تزوير العقارات والطرق الكفيلة للحد منه، خصوصاً انه يتعلق بملكات المواطنين والدولة، وقد أشار المفتش العام الى جملة من الحلول التي تم اتخاذها سابقاً، إضافة الى وسائل جديدة اخرى تتماشى مع أسلوب المفسدين في التلاعب بأموال المواطنين. وقدمت اللجنة النيابية، الشكر والتقدير للمفتش العام لجهوده المبذولة في الحد من الحالات السلبية في الدوائر العدلية.

تفقدت المديرية التابعة لها في محافظة ذي قار

## مدير عام رعاية القاصرين: تذييل عقبات العمل يرتقي بمستوى الانجاز



أكدت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميع، ان تذييل عقبات العمل يرتقي بمستوى الانجاز في دوائر رعاية القاصرين.

أعلنت المدير العام عن ذلك، خلال زيارتها الاخيرة الى محافظة ذي قار والتقت بمسؤول شعبة متابعة المنطقة الجنوبية وتم التداول في احتياجات العمل الخاصة بالوزارة واليات تجاوز المعوقات بهدف تقديم افضل الخدمات لشريحة القاصرين.

وقال بيان صادر عن اعلام الوزارة: ان مدير عام دائرة رعاية القاصرين وضعت الحلول المناسبة لسير عمل المديرية مع الدوائر العدلية الاخرى لغرض توفير الموارد البشرية المطلوبة، كما استقبلت الموظفين والمراجعين واطلعت على المشاكل التي يعانون منها.

يشار الى ان السيد وزير العدل د. حيدر الزامل، وجه باتخاذ عدد من الاجراءات التي من شأنها ان تساهم في تعظيم الاستثمار في اموال القاصرين من اجل دعم هذه الشريحة.

